الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ١٢٤ «غير اعتيادى») يوم الأربعاء ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤٣ — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (السنة الخامسة والتسعون)

حضرة صاحب الجلالة ملكنا المعظم

مولاى

لما خلت مسئولية الحكم تلبية لدعوة جلالتكم كان أول أعمالى أن عرضت على تصديقكم السامى المرسوم الذى صدر فى ٢٥ نوفمبر الماضى بتأجيل دور الانعقاد العادى للبرلمان مدة شهر .

وان هذا التأجيل الذى كان اقراره مطابقا تمام المطابقة لنص المادة ٣٩ من الدستور قد دعت اليه مقتضيات الحالة السياسية .

وأذكر فى هذا المقام أن الوزارة الحالية قد ألفت فى الوقت الذى تعذرت فيه الحكومة البريطانية بالقوة جانبا من الشروط التى فرضت على الوزارة السابقة بعد الاعتداء المشئوم الذى وقع على حياة السير لى ستاك باشا ، واحتفظت بعبارته الامكنة كمقدمة لما هو أشد من ذلك خطورة من اجراءات القهر .

عندئذ قدمت الوزارة السابقة استقالتها معترفة بأن الظروف قد جعلتها عاجزة عن القيام بمهمتها وأنها رأت أن استقالتها كانت خير وسيلة لوقاية البلاد من شر مصائب أخرى (يطركتا الاستقالة المؤرختان ٢٣ و ٢٤ نوفمبر) .

ولما عهدت فى تلك الساعة العصيبة أعباء الحكم الثقال بذلت الولاء لجلالتكم الكريمة رجاء فى وطنى العزيز كان أول ما عنيت به أن أستوثق من أن الحكومة البريطانية لم ترم بعملها الى هدم استقلال البلاد .

ولما اطمأننت من هذه الجهة شرعت ، والثقة تحدونى ، فى القيام بمهمة صعبة ، هى مهمة اعادة صفو العلاقات مع تلك الحكومة من غير مساس بالدستور ولا اضرار بالآمال القومية .

الا أنه كان من المستحيل مع الأسف لشركاء المجلسين الحاليين فى القيام بهذه المهمة ،

فان هذين المجلسين ، وقد انعقاد عليهما تماما الحزب الذى تمثله الوزارة السابقة ، كانا على تضامن وثيق معها فى سياستها العامة ، تلك السياسة التى أدارت تصرف الحكومة البريطانية على أثر الحادث المشئوم الذى أودى بحياة السير لى ستاك باشا ، كما يستفاد من تصريحات تلك الحكومة ومما اعترفت به الوزارة السابقة ضمنا .

ولو استمرت المداولات البرلمانية فى هذه الظروف لما نتج عنها سوى تهييج الخواطر وزيادة الحالة السياسية سوءا وسد السبل المؤدية الى حل الاشكال .

فكان أول من واجبى وواجب زملائى الوزراء ، الذين وقع الاختيار عليهم بصرف النظر عن جميع الاعتبارات الحزبية ، أن نتحمل وحدنا أمام جلالتكم وأمام البلاد المسئولية السياسية الخطيرة الناشئة عن الحالة .

لذلك كان تأجيل دور انعقاد البرلمان يبدو كضرورة محتمة .

ومع ذلك كنا لا نزال نرجو أن نستطيع التقدم الى المجلسين للحصول على موافقتهما وثقتهما .

فقد كانت المحادثات مع الحكومة البريطانية تتقدم تقدما حسنا لأننا مع بقائنا فى حدود سلطتنا تماما أمكننا أن نحصل على تخفيف بين فى الشروط التى فرضت على مصر وعلى الأخص صيانة مبادئ الدستور . وقد أحليت المحادثات وأعيد صفو العلاقات مع الحكومة البريطانية . وما زلنا نباشر على السعى فى سبيل استعادة حقوق الدولة أو تخفيف ما ترتب عليها من التكاليف تخفيفا يتناسب مما كان نتيجة للسياسة البعيدة عن الحكمة التى اتبعت فى العهد الأخير .

وان الصفة السياسية المستقلة التى لوزارتنا وصدق نياتنا والنتيجة الحسنة التى أدت اليها أعمالنا الأولى والاحساس بشدة الاخطار التى تعرضت لها البلاد والشعور الذى يخالج البلاد بأجمعها ولا يزال يخالجها بالحاجة الى الخروج من عهد محزن مملوء بالاضطرابات العقيمة وأعمال العنف والمنازعات الداخلية بين أفراد الأمة — كل هذا كان يجب عقلا أن يحدث انقلابا فى آراء الأغلبية البرلمانية .

غير أن ذلك لم يحدث .

ان أغلبية أعضاء البرلمان قد انساقوا بما وقعوا فيه من الأغلاط فأرادوا أن يعبروا عن رأيهم مقدما فى سياسة الحكومة غير مكترثين بما يقضى به واجبهم السياسى وما يحتمه العدل من عدم جواز الحكم على الوزارة قبل سماع دفاعها وتمحيصه فى مناقشات قانونية .

وقد رفعت هذه الأغلبية الى جلالتكم بواسطة رئيس مجلس النواب وكيل مجلس الشيوخ عددا من العرائض وجهت فيها الى هذه الوزارة ، أعمالها بلهجة عنيفة ثوما مطلقا فى عبارته كما أنه غير قائم على أساس ، فضلا عن ظهورها بمظهر عداء غير صادر عن روية مما لا يمكن تبريره أو الدفاع عنه .

وبهذا قد أحدثت أغلبية مجلس النواب ، بطرق غير دستورية ، حالة خلاف بين هذه الوزارة والبرلمان فلم تكن الوزارة من أن تأخذ على مسئوليتها دعوة البرلمان الى الانعقاد .

وهذا الخلاف لا يمكن فضه الا باستقالة الوزارة أو بحل مجلس النواب . وانى بما أنا عليه من الحرية والاستقلال عن كل شهوة أو طمع سياسى وكل رابطة حزبية لم أكن لأتردد لحظة فى تقديم استقالتى لو كان فى استطاعتى أن أجارى رغبتى الشخصية وان أوجو من وراء هذا العمل نفعا للبلاد .

ولكن لا دخل فى الأمر لشخصى . فان الأغلبية البرلمانية مشتطة بالاستمرار على نفس الخطة السياسية التى جعلت القضية القومية فى خطر من جراء علاقاتنا بريطانيا العظمى واستخدمت الادارة الداخلية فى البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب .

فاستفتاء الأمة فى هذه الخطة السياسية قد أصبح ضرورة محتمة .

مولاى

ان الأمانى القومية ليست وقفا على حزب من الأحزاب بل هى متأصلة فى نفس جلالتكم الشريفة وفى نفوسنا ونفوس المصريين جميعا .

ان الحرص التام على الدستور هو واجب مقدس علينا وعلى كل محب لخير بلاده فان ذلك الدستور الذى جادت عواطف جلالتكم الأبوية بمنحه للبلاد هو خير حصن لحريتنا وارقيها المدنى .

على أنه يجب أن تقرر البلاد من هم الذين يؤتمنون على الأمانى القومية وصيانة الدستور وانماء حرياتنا ورقيها ، ذلك الملك المشاع الذى لا يقبل التجزئة .

ولنا ملء الثقة أن الدوائر الانتخابية ستشعر شعورا تاما بأن مستقبل الأمة يتوقف على اختيارها لممثليها فى الوقت الحاضر .

ان الدرس القاسى المستفاد من الحوادث الأخيرة واختلال نظام الادارة التى صحبتها الخلافات السياسية وما نقرأ اليوم على أعظم المسائل الحيوية التى تهم نظام حياتنا القومية ورقيها الفكرى والمعنوى من تعطيل حتمى بسبب هذا النزاع بين الأحزاب ، كل ذلك مما ينبغى أن يهدى الناخبين الى السبيل الجديد الواجب سلوكه فى مصلحة البلاد .

وانا نرجو وتمنى أن تدرك الطبقات الراقية من الأمة أن استقلالها يمكن تشريعه فى يوم بل هو يتم بما ينبغى من الجهود على مدى سنين عديدة ويقوم على أسس رقيها المدنى ذلك الرقى الذى هو وحده يكسبها تدريجيا ما تطمح اليه الأمم المتمدنة من القوة والثقة ، وان طبقات المثقفين بالزراعة ، وهم الذين يعرفون من تجاربهم الخاصة مايلزم من جهد طويل وجهد شاق وحذر ونصيحة لولى الخير ثمرة ، يفكرون ما بين مجلهم فى زراعتهم وبين العامل للخدمة العامة من الشبه والتماثل ، فيعملون جميعا على انتخاب ممثلين ذوى خبرة واخلاص يصح أن يؤتمنوا على مستقبل هذه الأمة ليتعهدوه بالحكمة والتبصر .

وانى بهذا المشعور أتشرف بان أعرض أمام مجلس الوزراء على أعتاب جلالتكم المرسوم المنطوق بهذا الذى يقضى بحل مجلس النواب ودعوة المجلس الجديد الى الاجتماع .

ولا زلت لمولاى العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين »

القاهرة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤

رئيس مجلس الوزراء
احمد زيور

مرسوم

بحل مجلس النواب ودعوة المجلس الجديد الى الاجتماع

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٣٨ و ٨٩ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى هذا المجلس ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يحل مجلس النواب .

مادة ٢ — المندوبون مدعوون لاجراء الانتخابات الجديدة لأعضاء مجلس النواب فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥

مادة ٣ — مجلس النواب الجديد مدعو الى الاجتماع فى ٦ مارس سنة ١٩٢٥

مادة ٤ — على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به ابتداء من اليوم .

صدر بسراى عابدين فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤٣ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية
اسماعيل صدقى

رئيس مجلس الوزراء
احمد زيور